

The Impact of Political Stability on Sustainable Development: A Case Study of the Countries Affected by the Arab Spring Revolutions (2006-2018)

أثر مستوى الاستقرار السياسي على التنمية المستدامة دراسة حالة دول ثورات الربيع العربي
(٢٠١٨-٢٠٠٦م)

Ramzy Radaideh^{1*}.

¹Princess Sumaya University for Technology, Amman, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 02 May 2021

Accepted 09 Jun 2021

Published 01 Oct 2022

*Corresponding author:

Princess Sumaya University for Technology, Amman, Jordan.

Email: r.radeideh@psut.edu.jo.

Abstract

This study aims to identify the impact of the level of political stability on sustainable development in the countries affected by the Arab Spring revolutions during the period from 2006 to 2018. The study assumes that there is a positive relationship between political stability as an independent variable and sustainable development as a dependent variable. The study employs a systems analysis approach, as well as descriptive, analytical, and statistical methods. The findings support the hypothesis that there is a statistically significant correlation between the level of political stability and indicators of sustainable development in the countries affected by the Arab Spring revolutions. The study recommends the necessity of working towards political and economic reform in the Arab countries to facilitate a successful democratic transformation that helps achieve political stability and sustainable development goals.

Keywords: Political Stability, Sustainable Development, Arab Spring.

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر مستوى الاستقرار السياسي على التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٦م)، حيث تفترض الدراسة وجود علاقة طردية بين الاستقرار السياسي كمتغير مستقل والتنمية المستدامة كمتغير تابع، وتستخدم الدراسة منهج تحليل النظم والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي، وقد خلصت الدراسة إلى إثبات الفرضية بوجود علاقة ارتباط دالة إحصائية بين مستوى الاستقرار السياسي ومؤشرات التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي، وأوصت بضرورة العمل على تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول العربية وبما يقود إلى عملية تحول ديمقراطي ناجحة تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي وأهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، التنمية المستدامة، الربيع العربي.

١. المقدمة

١.١ الإطار النظري والدراسات السابقة

يُعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الأكثر رواجاً في الأدب التنموي المعاصر، وأكثرها تداولاً في إطار صياغة أجندة للتنمية على المستوى العالمي، حيث أصبحت التنمية المستدامة محوراً جوهرياً في بناء السياسات الوطنية في مختلف

المجالات، وفي إطار سعي الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تثار التساؤلات حول أهمية البيئة السياسية وتأثيرها على إمكانية تحقيق هذه الأهداف، كمتطلبات سياسية لازمة لذلك.

وفي هذا السياق فقد تكون البيئة السياسية في الدولة دافعة باتجاه التنمية وقد تكون معيقة لإنجاز الأهداف التنموية، ويُعد الاستقرار السياسي في مقدمة الشروط السياسية اللازمة لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها ومُحفزاً رئيسياً لها، من هنا تأتي هذه الدراسة في محاولة لمعرفة تأثير مستويات الاستقرار السياسي في دول ثورات الربيع العربي على مستويات التنمية المستدامة فيها، حيث كانت مستويات الاستقرار السياسي في هذه الدول قد تأثرت سلباً في ظل موجة الثورات والتغيير السياسي التي شهدتها منذ عقد من الزمن.

١,١,١ الدراسات السابقة

يُلاحظ أن هناك نقصاً واضحاً في الدراسات التي تُعالج تأثير المتغيرات السياسية على التنمية المستدامة في العالم العربي، وبالذات تأثير مستويات الاستقرار السياسي، وفيما يلي أهم الدراسات التي عالجت موضوع الاستقرار السياسي والتنمية بشكل عام:

دراسة (Chawdhury, 2016) والتي تُركز على حالة عدم الاستقرار السياسي كمعيق رئيسي للبعد الاقتصادي للتنمية والمتمثل بالنمو الاقتصادي في حالة بنغلادش حيث تُعالج الدراسة عدم الاستقرار السياسي فيها وتأثيره على التنمية الاقتصادية وتنمية قطاع الأعمال، وتُخلص الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي يلعب دوراً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتكامل الأنشطة الاقتصادية وأن البيئة السياسية غير المستقرة قادرة على الأضرار بشكل مباشر وسريع بإمكانية تحقيق أهداف التنمية، وأن حالة عدم الاستقرار تؤدي إلى زيادة أسعار السلع والتأثير السلبي على قطاعات النقل والصناعة وزيادة تكلفة الإنتاج وتخفيض تراكم رأس المال المادي والبشري.

دراسة نجا (٢٠١٦) حول أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في مصر، حيث افترضت الدراسة وجود تأثير سلبي لعدم الاستقرار السياسي على الأوضاع الاقتصادية في مصر خلال (١٩٩٠-٢٠١٢م)، وباستخدام المنهج التحليلي الكمي توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري كان قد عانى من حالة عدم الاستقرار السياسي وخاصة مع تدهور مستوياته مع الثورة المصرية، مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال والكفاءات الوطنية والحد من تدفق الاستثمارات الخارجية، وتراجع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وأضعف التراكم الرأسمالي المادي والبشري في المجتمع.

دراسة (Hong 2015) والتي ركزت على ماهية تأثير حالة الصراع وعدم الاستقرار السياسي على إعاقة جهود تحقيق التنمية المستدامة، وناقشت التكاليف الهائلة متعددة الأوجه المترتبة على الاضطرابات السياسية بما في ذلك المعاناة البشرية والخسائر الاقتصادية، وبما يرتبط بذلك من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع حالات عدم المساواة وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية، وُخلصت الدراسة إلى أن السيطرة على هذا الواقع يكون ببناء المؤسسات الشرعية وتعزيز مستويات الحكم الرشيد في الدولة.

دراسة (Aisen & Veiga 2011) والتي عالجت موضوع تأثير عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في عينة تضم (١٦٩) دولة على المستوى العالمي، وقد وجدت الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي يرتبط بدرجة كبيرة بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وأن هذا التأثير السلبي لعدم الاستقرار السياسي يكون أساساً من خلال خفض معدلات نمو الإنتاجية وبدرجة أقل من خلال خفض تراكم رأس المال المادي والبشري.

دراسة (Tosun 2008) والتي عالجت أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك التأثير على النمو الاقتصادي والاستثمار والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات، وقد خلصت الدراسة إلى أن انخفاض مستويات الاستقرار السياسي هي أحد أسوأ المخاطر السياسية من حيث تأثيرها في الجوانب التنموية والاقتصادية، وأن الأداء الاقتصادي الكلي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان قد انخفض بدرجة كبيرة مع تزايد المخاطر السياسية في المنطقة وتراجع الاستقرار السياسي في دولها وخاصة خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٠٣م).

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على مدى تأثير مستويات الاستقرار السياسي على واقع التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي التي تعرضت فيها مستويات الاستقرار السياسي إلى هزة قوية بفعل موجة الثورات ابتداءً من عام

(٢٠١١م)، مما يُشكل تهديداً محتملاً لإمكانية تحقيق الأهداف التنموية فيها، حيث تتميز التنمية المستدامة بتركيزها على عنصر الزمن والاستدامة، وبذلك هي لا تعمل في فراغ وإنما في سياق وبيئة محيطية بها، وتحقيقها يكون بالتفاعل مع هذا السياق وهذه البيئة، من هنا جاءت العلاقة بين السياسة والتنمية بحيث أصبحت العوامل السياسية ركيزة أساسية للتنمية المستدامة، واستقرار البيئة السياسية بحد ذاته مطلباً وشرطاً ضرورياً لتحقيق أهدافها وتعزيزها، وبذلك تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال المركزي التالي: ما هو تأثير مستويات الاستقرار السياسي في دول ثورات الربيع العربي على التنمية المستدامة فيها؟.

ويتفرع عن هذا السؤال المركزي أسئلة فرعية هي: ما هو واقع مستويات الاستقرار السياسي في دول ثورات الربيع العربي؟، ما هو واقع التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي؟، كيف أثرت ثورات الربيع العربي على مستويات الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في دول عينة الدراسة؟

٣. أهمية وأهداف الدراسة

٣,١ أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية لكونها تُسلط الضوء على موضوع حيوي في إطار موضوعات الاقتصاد السياسي بالربط بين متغير سياسي (الاستقرار السياسي) ومتغير متعدد الأبعاد (التنمية المستدامة)، وهي بذلك تسد نقصاً واضحاً في الدراسات العربية في هذا المجال، ومن الناحية العملية يُمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تشخيص واقع البيئة السياسية العربية المرتبط بمهددات الاستقرار السياسي والتي تؤثر بدورها في إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي إبداع آليات مناسبة لتحسين هذا الواقع وبما يخدم تحقيق الأهداف التنموية.

٣,٢ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. التعرف على مفهوم الاستقرار السياسي ومفهوم التنمية المستدامة.
٢. معرفة واقع الاستقرار السياسي في دول ثورات الربيع العربي.
٣. معرفة واقع التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي.
٤. التعرف على طبيعة واتجاه العلاقة الارتباطية بين مستوى الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي.

٤. حدود الدراسة

- **التحديد الزمني:** تتمثل الفترة الزمنية للدراسة بالفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م) حيث ستعتمد الدراسة في قياسها للتنمية المستدامة على مؤشرات (Sustainable Society Index)، وهي مؤشرات تبدأ دراستها وقياسها ابتداءً من عام (٢٠٠٦م) وتنتهي بعام (٢٠١٨م)، وتُعتبر هذه الفترة كافية للحكم على طبيعة العلاقة الارتباطية بين متغيري الدراسة، كما أنها تُمثل فترة ممتدة تشمل ما قبل وقوع ثورات الربيع العربي ثم ما بعدها، مما يُعطي تصوراً متكاملاً لتغير مستويات الاستقرار السياسي في دول عينة الدراسة، ومدى انعكاس هذا التغير على العلاقة بين المتغيرين.
- **التحديد المكاني:** تتناول الدراسة الدول العربية التي حدثت فيها الثورات والتي أدت إلى تغيير النظام السياسي أو حدثت فيها حالة من الاستخدام الممتد زمنياً للعنف الناتج عن ثورة، في ظل ما سُمي بثورات الربيع العربي، وتتمثل تلك الدول بـ (تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا)، فالدول الأربعة الأولى شهدت ثورات أدت إلى تغيير النظام، وسوريا شهدت عنفاً ممتد زمنياً منذ عام (٢٠١١م) كأحد تداعيات الثورة.

٥. الطريقة

٥,١ فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة طردية/موجبة بين الاستقرار السياسي كمتغير مستقل والتنمية المستدامة كمتغير تابع، أي أنه "كلما ارتفعت مستويات الاستقرار السياسي في الدولة، كلما ارتفعت مستويات التنمية

المستدامة فيها"، وتتفرع عن هذه الفرضية الأساسية فرضية فرعية مفادها "أن تراجع مستويات الاستقرار السياسي في دول ثورات الربيع العربي أدى إلى تراجع مستويات التنمية المستدامة فيها".

٥,٢ منهجية الدراسة

ستستخدم هذه الدراسة منهج تحليل النظم حيث سيتم توظيف هذا المنهج لتحليل تأثير بيئة النظام السياسي ومتغيراتها والجانب الحركي فيها والمتمثلة بمستويات الاستقرار السياسي على مستويات التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي، باعتبار أن تذبذب مستويات الاستقرار السياسي يُمثل تغيراً في بيئة النظام السياسي ستعكس على مستويات التنمية المستدامة من خلال آلياتها المختلفة، كما ستستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمعالجة متغيري الدراسة نظرياً وتحليل واقع كل منهما في دول عينة الدراسة، إضافة إلى استخدام المنهج الإحصائي لتحليل المؤشرات الكمية للمتغير المستقل والمتغير التابع في عينة الدراسة وتحليل طبيعة علاقاتها الارتباطية.

٥,٣ المبحث الأول: مفهوم الاستقرار السياسي وواقعه في دول ثورات الربيع العربي

❖ المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

يُعتبر مفهوم الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم غموضاً وإرباكاً في علم السياسة من حيث مضمونه وإمكانية قياسه واختلاف وجهات النظر حوله، وارتباطاً بذلك هناك من يرى أنه يُمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية في تعريف الاستقرار السياسي حيث يرتبط الاتجاه الأول بغياب التغيير الكامل للنظام السياسي، ويُركز الاتجاه الثاني على غياب التغيير المتكرر في الحكومة، في حين يُركز الاتجاه الثالث على غياب العنف بكافة مستوياته بما في ذلك أعمال الشغب والاضطرابات والتظاهرات والاعتقالات (هيجوت، ٢٠٠١)، ويرتبط ذلك باختلاف نظرة المدارس الفكرية للاستقرار السياسي ففي حين تُركز المدرسة السلوكية على غياب العنف السياسي، فإن المدرسة النظامية والبنائية الوظيفية تُركزان على بقاء النظام من خلال قدرة المؤسسات على التكيف مع التغيرات (بوعافية، ٢٠١٦).

ويُعرف جيه الي مالجوليس (J.Eli Margolis) الاستقرار السياسي بأنه يُمثل الدرجة التي تتطابق فيها الأدوار والهياكل الرسمية مع الأدوار و الهياكل غير الرسمية داخل النظام السياسي، وكلما زادت الفجوة بينهما زاد عدم الاستقرار، فالسلطة السياسية تُحدد أنماط السلوك الطبيعية بحيث تُعتبر الأفعال والأدوار السياسية في إطارها استقراراً، والخروج عنها عدم استقرار (Margolis, 2010).

أما أليسينا و بيروتي (Alesina, Perotti, 1993) فيضعان طريقتين لتصوير مفهوم الاستقرار السياسي، تتمثل الأولى بالعلاقة بين تنفيذ السلطة والميل إلى التغيير في الحكومة بوسائل قانونية أو غير دستورية على السواء، وتتعلق الثانية بمستويات العنف السياسي والاضطرابات الاجتماعية في الدولة، فالاستقرار السياسي يُشير إلى انخفاض احتمالية قلب الحكومة وتوفير الشروط التي تسمح للحكومة أن تتخذ قرارات السياسة الاقتصادية وتُطبقها وفقاً لخططها (Alesina, Perotti, 1993)، في حين يرى صمويل هنتنجتون (Samuel Huntington) أن استقرار أي نظام سياسي يستند إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسسة السياسية (هنتنجتون، ١٩٩٣).

ويُعرف ريتشارد هيجوت (Richard Higgott) الاستقرار السياسي بأنه "قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع وبحيث يكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى" (هيجوت، ٢٠٠١)، أي أن الهيكل السياسي المستقر يتمتع بمستوى عالٍ من ثقة الجمهور (Ryskulov, 2010)، وحالة عدم الاستقرار تنتج عن فشل النظام في أداء وظائفه (Ibeanu, 2015).

وبينما يُعرّف البعض مفهوم الاستقرار السياسي باستخدام مبدأ المُخالفة من خلال دراسة مفهوم عدم الاستقرار السياسي (شطيب، ٢٠١٣)، فإن البعض الآخر يرى أن كلاً من المفهومين له عناصره المختلفة، وبالتالي لا نستطيع تعريف أي منهما على أنه عكس الآخر (Caliskan, 2019) فعدم الاستقرار السياسي يُشير إلى حالة الميل لتغيير النظام أو الحكومة، وحدوث الاضطرابات السياسية، وعدم استقرار السياسات وغياب القدرة على تطبيقها (Indede, 2018)، وتزداد فرص هذه الحالة مع عدم قدرة النظام على تلبية احتياجات المواطنين ووجود انقسامات عميقة في المجتمع مع عدم قدرة المؤسسات السياسية على بناء حوار بناء وإدارة الاختلافات والصراعات (Ryskulov, 2010).

وبهذا المعنى، يُحدد زيهرا كاليبكان (Zehra Caliskan) حالة عدم الاستقرار السياسي بما يُسميه بمؤشرات المخاطر الدافعة باتجاهه والتي تشمل عدم وجود معارضة، وضعف الإعلام، وإقصاء بعض شرائح المجتمع، وارتفاع مستويات

الفقر والبطالة وزيادة عدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الثقة السياسية (Caliskan, 2019)، وهو ما يؤكد عليه أورمات ريسكولف (Urmat Ryskulov) ويرى أن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب وجود تداول سلمي على السلطة وتغيير تدريجي ومنظم للنخب الحاكمة، وتوازن هياكل السلطة في ظل تعددية سياسية تعمل فيها المعارضة على نحو فعال ووجود طبقة وسطى واسعة (Ryskulov, 2010).

وبناء على ذلك، يرى الباحث أن مفهوم الاستقرار السياسي يتضمن غياب العنف السياسي واستمرار عمل المؤسسات الحكومية بفاعلية ضمن الأطر الدستورية في ظل قدرتها على إبداع ميكانزمات للتكيف مع التغيرات.

❖ المطلب الثاني: واقع الاستقرار السياسي في دول ثورات الربيع العربي

تتعدد المؤشرات التي يتم من خلالها الاستدلال على ظاهرة الاستقرار السياسي وأبعادها في الدراسات المختلفة، حيث تُركز هذه المؤشرات بشكل عام على غياب العنف ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة النظام على الاستجابة للمطالب والتكيف معها ودرجة التكامل السياسي والاستقرار الحكومي في الوزارة والبرلمان، إضافة إلى شرعية النظام وقدرته على إدارة الصراع في المجتمع (الرشواني، ١٩٩٩).

ويرى البعض أن مؤشرات الاستقرار السياسي ترتبط بالنمط السلمي لانتقال السلطة في الدولة وشرعية النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، ومحدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية والاستقرار البرلماني وتدعيم المشاركة السياسية وغياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والتمردات والحركات الانفصالية واختفاء الولاءات الفرعية، إضافة إلى نجاح السياسات الاقتصادية للنظام، وقلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية (باني، ٢٠١٧).

ومقابل ذلك فإن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي تتعلق بوجود العنف السياسي والثورات وأزمات الحكومة وتكرار تغييرها وعدم الرضا عن الأداء الحكومي والاحتجاجات والإضرابات العامة وأعمال الشغب والتظاهرات المناهضة للحكومة، والاعتقالات (نجا، ٢٠١٦)، ويحدد جون م.مباكو (John M.Mbaku) مؤشرات عدم الاستقرار السياسي بتغيير النظام، والتغيير والتعديل الحكومي المتكرر، ووجود العنف السياسي المتمثل بأعمال الشغب ومحاولات الانقلاب والاضطرابات والمظاهرات المعارضة، ووجود أعمال الانفصال الناجحة (Mbaku, 1992).

وستعتمد هذه الدراسة في قياسها لواقع الاستقرار السياسي في دول ثورات الربيع العربي على مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف الذي يتم قياسه سنوياً من قبل البنك الدولي في مدى من (-٢,٥) (وهي القيمة الأدنى/الأقل استقراراً) و(+٢,٥) (وهي القيمة الأعلى/الأكثر استقراراً)، ويقاس مؤشر البنك الدولي "تصورات احتمال عدم الاستقرار السياسي في الدولة واحتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، ويشمل ذلك العنف ذي الطابع السياسي" (Kaufmann, 2010).

ويوضح الجدول رقم (١) قيم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في دول ثورات الربيع العربي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م)، ويلاحظ أن هناك انخفاضاً واضحاً في قيم جميع الدول الخمس خلال هذه الفترة، مما يعني انخفاض مستويات الاستقرار السياسي فيها، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قيم جميع الدول في معدلاتها العامة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م) حيث جاءت قيماً سالبة تراوحت بين (-٠,٤٩) وهي أعلاها و (-٢,٣٨) وهي أدناها، وقد كانت تونس هي الدولة الأكثر استقراراً بينها تلتها ليبيا ثم مصر فسوريا وأخيراً اليمن باعتبارها الأقل استقراراً بين دول عينة الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م).

جدول (١): قيم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في دول ثورات الربيع العربي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م)، (World Bank, 2021)

تونس	مصر	ليبيا	سوريا	اليمن
٠,٢١	-٠,٨٤	٠,٣٦	-٠,٢٨	-١,٣٥
٠,١٦	-٠,٥٥	٠,٧٥	-٠,٣٤	-١,٥٩
٠,١٠	-٠,٥١	٠,٨١	-٠,٣٤	-٢,٠١
٠,٠٦	-٠,٦١	٠,٨٣	-٠,٥١	-٢,٣٣
-٠,٠٦	-٠,٩٠	٠,٠٣	-٠,٨١	-٢,٤٢
٠,٠٩	-٠,٦٨	٠,٥٦	-٠,٤٦	-١,٩٤
المعدل العام قبل الثورة				

٢,٤٣-	٢,٠١-	١,٢٩-	١,٤٤-	٠,٣٥-	٢٠١١
٢,٤٣-	٢,٦٨-	١,٥٩-	١,٤٤-	٠,٧٢-	٢٠١٢
٢,٣٧-	٢,٦٨-	١,٨٤-	١,٦٤-	٠,٩٠-	٢٠١٣
٢,٦٧-	٢,٧٥-	٢,٣٥-	١,٦٣-	٠,٨٥-	٢٠١٤
٢,٦٨-	٢,٩٧-	٢,٢٠-	١,٥٠-	٠,٩٦-	٢٠١٥
٢,٧٩-	٢,٩٢-	٢,٢٨-	١,٤٤-	١,١٤-	٢٠١٦
٢,٩٤-	٢,٦٢-	٢,٣٦-	١,٤٢-	١,٠٢-	٢٠١٧
٢,٩٩-	٢,٧٣-	٢,٤٣-	١,١٧-	٠,٨٦-	٢٠١٨
٢,٦٦-	٢,٦٧-	٢,٠٤-	١,٤٦-	٠,٨٥-	المعدل العام بعد الثورة
٢,٣٨-	١,٨٢-	١,٠٤-	١,١٦-	٠,٤٩-	المعدل العام خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٦م)

كما يُلاحظ أن هناك تراجعاً كبيراً شهدته قيم الدول الخمس في فترة ما بعد ثورات الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٨م) وتأثراً بهذه الثورات بالمقارنة مع قيمها في المؤشر في فترة ما قبل ثورات الربيع العربي (٢٠٠٦-٢٠١٠م)، ويتضح ذلك من خلال مقارنة المعدلات العامة لكل دولة خلال الفترتين، حيث تراجعت مستويات الاستقرار السياسي في تونس بين الفترتين حوالي (٩) أضعاف من (٠,٠٩) إلى (٠,٨٥)، وحوالي (٦) أضعاف في سوريا من (٠,٤٦) إلى (٢,٦٧)، وتراجعت في ليبيا أكثر من (٣) أضعاف من (٠,٥٦) إلى (٢,٠٤)، وكذلك في مصر حيث تراجعت أكثر من ضعفين من (٠,٦٨) إلى (١,٤٦)، وبقيت منخفضة بدرجة كبيرة في اليمن خلال الفترتين مع انخفاضها من (١,٩٤) إلى (٢,٦٦).

وتُوضح بيانات الجدول رقم (١) أن ليبيا كانت الدولة الأكثر استقراراً في مرحلة ما قبل ثورات الربيع العربي حيث كان معدل قيمها في المؤشر خلال هذه الفترة (٠,٥٦)، تلتها تونس بمعدل (٠,٠٩) ثم سوريا بمعدل (٠,٤٦)، ثم مصر بمعدل (٠,٦٨)، وجاءت أخيراً اليمن باعتبارها الدولة الأقل استقراراً في مرحلة ما قبل ثورات الربيع العربي بمعدل (١,٩٤)، أما في مرحلة ما بعد الربيع العربي فقد كانت تونس هي الدولة الأكثر استقراراً وبمعدل (٠,٨٥) تلتها مصر بمعدل (١,٤٦) ثم ليبيا بمعدل (٢,٠٤) ثم اليمن بمعدل (٢,٦٦) وجاءت سوريا أخيراً باعتبارها الدولة الأقل استقراراً في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي وبمعدل (٢,٦٧).

ويمكن تحديد عوامل انخفاض مستويات الاستقرار السياسي في المنطقة العربية تاريخياً بما يلي:

١. عوامل سياسية: ترتبط بالاستبداد واحتكار السلطة لعقود من الزمن والتضييق على الحريات العامة وانعدام مظاهر التعددية السياسية، وعدم وجود تداول سلمي على السلطة (داسي، ٢٠١٩: ١٩٠)، في ظل ضعف البناء المؤسسي للدولة وتفاقم الصراعات السياسية الداخلية وأزمة الشرعية، وحالة الانسداد في التعامل مع المطالب التاريخية للمجتمعات العربية والمتعلقة بالتقدم والديمقراطية (الدقموني، ٢٠١٢: ٧١).
 ٢. عوامل اقتصادية: ترتبط بالإخفاق التنموي العربي وهبوط مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم العدالة التوزيعية وارتفاع مستويات الفقر والبطالة (الدقموني، ٢٠١٢: ٧٢)، وتدني المستوى المعيشي مقابل الغلاء وانخفاض مستويات الأجور وارتفاع مستويات الفساد (داسي، ٢٠١٩: ١٩٠).
 ٣. عوامل اجتماعية: ترتبط بعدم الاندماج والتجانس القومي الناتج عن تعدد الجماعات العرقية والدينية واللغوية في الدول العربية في ظل غياب شعور قوي بالانتماء إلى مجتمع سياسي واحد يغطي على الثقافات الفرعية الضيقة وما يقود اليه ذلك من صراعات وتوترات مع غياب مفاهيم المواطنة والديمقراطية (الدقموني، ٢٠١٢: ٧٤).
- وفيما يلي تحليلاً لواقع دول عينة الدراسة في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف:

❖ تونس

يتضح من قيم الجدول رقم (١) أن تونس هي الدولة الأكثر استقراراً بين دول ثورات الربيع العربي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م) وبمعدل عام (٠,٤٩)، وكانت أيضاً الأكثر استقراراً في فترة ما بعد الثورة (٢٠١١-٢٠١٨م) وبمعدل عام (٠,٨٥)، وقد جاء ترتيبها ثانياً بعد ليبيا في فترة ما قبل الثورة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) وبمعدل (٠,٠٩) وبقيم موجبة خلال سنوات هذه الفترة إلا أن قيمها في المؤشر بدأت تنخفض نحو القيم السالبة ابتداءً من عام (٢٠١٠) وهو عام انطلاق شرارة الثورة التونسية لتبقى قيم تونس في المؤشر سالبة حتى نهاية فترة الدراسة.

وتعتبر فترة ما قبل الثورة امتداداً للواقع السياسي التونسي بلامحه السلطوية طيلة الفترة التي تلت الاستقلال عام ١٩٥٦، فمنذ الاستقلال وحتى عام (٢٠١٠م) أي طيلة حوالي (٦) عقود لم تشهد تونس سوى رئيسين هما "الحبيب بورقيبة" (١٩٥٦-١٩٨٧م) و"زين العابدين بن علي" (١٩٨٧-٢٠١٠م)، ولم يصل أي منهما للسلطة بالانتخاب (ليندة ومريم، ٢٠١٨)، وقد تميز حكم بن علي بتأزم العلاقات مع قوى المعارضة وصدور أحكام بالسجن على المعارضين والتضييق على الحريات واعتماد أسلوب الملاحقات الأمنية التي طالت مختلف المؤسسات العامة (BTI Tunisia, 2021).

وقد تأثرت مستويات الاستقرار السياسي خلال هذه الفترة بالقبضة الأمنية القوية للحكم في تونس وسيطرته على كل مفاصل الدولة (شنين، ٢٠١٧)، ويُلاحظ تردي مستويات الاستقرار السياسي في تونس مع بداية الثورة في نهايات (٢٠١٠) حيث جاءت الثورة التونسية نتيجة لمجموعة من العوامل الدافعة، ولعل أبرزها حالة الإقصاء والانغلاق السياسي التي فرضها النظام الحاكم في تونس لعقود من الزمن وسيطرة الحكم على كل مفاصل الدولة واحتكار عملية صنع القرار وتهميش المؤسسات الدستورية في ظل انهيار شرعية النظام مع عجزه على إشباع الحاجات المجتمعية و عن إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى رفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية، في ظل ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة حيث ارتفعت لتصل إلى (١٣,٣٪) عام (٢٠٠٩) و (٣٠٪) لدى الأفراد من فئة (٢٠-٢٤) سنة، و (٢٥٪) لدى خريجي الجامعات (ليندة ومريم، ٢٠١٨).

وقد واجهت الثورة التونسية مجموعة من التحديات في أعقاب شغور منصب الرئيس عام (٢٠١١م) حيث اتسمت تلك المرحلة بالارتباك والتردد وتصاعد الخلافات بين الفرقاء السياسيين في ظل حالة من الفراغ الدستوري، كما شهدت في بداياتها مرحلة تجاذب واضحة بين نظام قديم يسعى للبقاء وبين نظام جديد يتشكل من رحم ثورة شابة، واستمرت المظاهرات الاحتجاجية للحث على استكمال الثورة، كما اتسمت المرحلة الأولى بتشتيت القرار السياسي بين العديد من الجهات المؤسسية، وهي الحكومات المؤقتة والمؤسسة العسكرية ومسؤولي وقادة الأجهزة الأمنية (أبو حشيش، ٢٠١٤).

وقد تأثرت مستويات الاستقرار السياسي في تونس أيضاً بارتفاع حدة المخاطر والتهديدات الإرهابية بعد الثورة التونسية، حيث أصيب التونسيون ابتداءً من عام (٢٠١١م) بصدمات عنيفة بسبب حدوث موجات متتالية من العنف، حيث استهدفت الجماعات الإرهابية الدولة لدفع السلطات إلى ردود الفعل القمعية لمواجهة التهديدات الأمنية، مما زاد من حالة السخط الشعبي، وقوّض مستويات الشرعية، وقد استفادت التنظيمات الإرهابية من حالة عدم الاستقرار في البلاد لاستقطاب مجندين جدد، وتنازلت الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت سياسيين بالاغتيال كما استهدفت المدنيين ورجال الأمن والسّياح، كان من أعنفها الهجمات الإرهابية على متحف باردو ومدينة سوسة عام (٢٠١٥م)، وقد تفاقمّت التهديدات الأمنية لتصل عام (٢٠١٦م) إلى قيام قوات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية "بهجوم للاستيلاء على مدينة بنقردان الحدودية (أليغا وأوفريل، ٢٠١٨).

❖ ليبيا

يُلاحظ من بيانات الجدول رقم (١) أن ليبيا احتلت المرتبة الثانية بعد تونس من حيث الاستقرار السياسي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م) وبمعدل عام (-١,٠٤) وقد كانت هي الأكثر استقراراً في فترة ما قبل الربيع العربي (٢٠٠٦-٢٠١٠م) بمعدل عام موجب (٠,٥٦) وبقيت قيمها موجبة في المؤشر طيلة هذه الفترة إلا أن هذه القيم بدأت بالانخفاض إلى قيم سالبة بدرجة كبيرة مع بداية الثورة الليبية عام (٢٠١١م) حتى نهاية فترة الدراسة، مما يُشير إلى تدني مستويات الاستقرار السياسي فيها تأثراً بالثورة وما تلاها من أحداث على الساحة الليبية.

وتعود قيم الاستقرار السياسي المرتفعة لليبيا قبل الثورة الليبية إلى السياسة الصارمة التي كان يتبعها نظام الرئيس معمر القذافي (١٩٦٩-٢٠١١م) واعتماده على السياسة القبلية كمظلة اجتماعية تتعايش تحتها جماعات مختلفة كعنصر أساسي ساهم في استقرار الحكم لفترة طويلة، وقد تميز حكم نظام القذافي بتقويض التنظيمات الاجتماعية والسياسية والنقابات والاتحادات الطلابية، مما أدى إلى التفرد بالحكم مع غياب الأحزاب السياسية والمعارضة الحقيقية وفي ظل تشديد القبضة على النواحي الأمنية وقطاع الأعمال، مما جعله من أكثر الأنظمة السياسية ذات الطابع العسكري احتكاراً لعملية صنع القرار السياسي والتي كانت محصورة بشخص الزعيم (عبيد، ٢٠١٢).

وقد جاءت الثورة الليبية انعكاساً لهذا الواقع السياسي إضافة إلى دوافع اجتماعية ترتبط بالتمايز المنطقي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا المهمشة وغربها، وخاصة مع تردي الظروف الاقتصادية ابتداءً من عام (٢٠٠٥م) حيث

ارتفعت أسعار الوقود بنسبة (٣٠٪) على الرغم من أن النفط يُشكل (٩٥٪) من الصادرات الليبية و(٧٠-٨٠٪) من واردات الحكومة (عبيد، ٢٠١٢).

ويمكن تفسير حالة التراجع الشديد الذي شهدته قيم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد الثورة بحالة النزاع المسلح الذي امتد بعد الاحتجاجات السلمية لفترة طويلة أعقبه التدخل العسكري الغربي، إضافة إلى ما انتهت إليه الثورة الليبية من أزمة عميقة بوجود حكومة مستقلة في الشرق الليبي وحكومة الوفاق الوطني التي تدير شؤون الغرب الليبي والعاصمة طرابلس في ظل فوضى أمنية وانتشار وسيطرة أطراف وتشكيلات مسلحة على امتداد الجغرافيا الليبية وبولاءات سياسية متعددة سواء لأحزاب أو لمدن أو لقبائل مع تعمق التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الداخلي الليبي (مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٧)، وقد شهدت الحالة الليبية معظم مؤشرات عدم الاستقرار السياسي المتمثلة بالحرب الأهلية والاختلالات وعدم الاستقرار الحكومي والمطالب الانفصالية وانتشار الميليشيات المتطرفة المسلحة، مما جعل ليبيا تُصنف باعتبارها إحدى الدول الأكثر هشاشة على المستوى العالمي (Laghmani, 2017).

❖ مصر

احتلت مصر المرتبة الثالثة بعد تونس وليبيا من حيث مستويات الاستقرار السياسي بين دول ثورات الربيع العربي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م) وبمعدل عام (-١,٦)، وكانت في فترة ما قبل ثورات الربيع العربي (٢٠٠٦-٢٠١٠م) في المرتبة الرابعة وبمعدل (-٠,٦٨)، ولتنخفض إلى معدل (-١,٤٦) في فترة ما بعد الثورات (٢٠١١-٢٠١٨م) إلا أن تقييم مصر في مؤشر الاستقرار السياسي بقي بقيم سالبة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م) مع انخفاض أكبر ابتداءً من عام (٢٠١١م).

وقد شهدت الحياة السياسية في مصر قبل الثورة عام (٢٠١١م) تقييداً كبيراً للحريات السياسية وحرية الصحافة وقمعاً للمعارضة السياسية وتدخلات واسعة في الانتخابات في ظل استمرار العمل بموجب قانون الطوارئ الساري منذ عام (١٩٨١م) (Paciello, 2011)، وقد قاد ذلك إلى تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة مع استغلال الحزب الوطني كأداة سياسية وجهاز أمن الدولة كأداة أمنية مكنته من توسيع نطاق صلاحياته ونفوذه غير الرسمي ليشمل السلطات الثلاث في ظل قبضة أمنية شديدة (زناني، ٢٠١٢).

ومنذ عام (٢٠٠٤م) اشتدت الاحتجاجات على هذا الواقع من خلال عدد من الأحزاب والحركات المعارضة مثل حركة كفاية وحزب الغد وجماعة الإخوان المسلمين للمطالبة بالإصلاح عبر تعديل الدستور والسماح بالمنافسة في الانتخابات الرئاسية وإنهاء حالة الطوارئ وإزالة القيود المفروضة على أنشطة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وقد واكب ذلك موجة من الاحتجاجات العمالية والاجتماعية منذ عام (٢٠٠٥م) الأمر الذي قابله النظام الحاكم مع عام (٢٠٠٧م) بمزيد من التعديلات القانونية التي قيدت الحرية السياسية وأزالت دور القضاء كمشرع على الانتخابات، وخولت الرئيس بحل البرلمان دون استفتاء وحظر الأحزاب الدينية وبما قاد إلى إقصاء الجميع والتفرد الأحادي في الحكم (Paciello, 2011).

وقد أثرت كل هذه الظروف على انخفاض مستويات الاستقرار السياسي في مصر وصولاً إلى عام (٢٠١١م) مع اندلاع الثورة المصرية حيث انخفضت قيم الاستقرار السياسي لتصل (-١,٤٤) في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية أثارت إحباط الناس واستيائهم حيث كانت معدلات البطالة قد وصلت (٢٩٪) وترافق ذلك مع الاحتجاجات المتزايدة على مقتل الشاب "خالد سعيد" بالضرب على يد أفراد من الشرطة، وعلى اتهامات التزوير التي طالت انتخابات مجلس الشعب لعام (٢٠١٠م) والتي حصل فيها الحزب الحاكم على (٩٧٪) من مقاعد المجلس، مع الاحتجاج المتزايد على محاولات توريث الحكم في ظل انعكاسات الثورة التونسية على الحالة المصرية (أبو سليمة، ٢٠١٦).

ويتضح من الجدول رقم (١) أن أدنى قيمة للاستقرار السياسي في مصر كانت عام ٢٠١٣م بقيمة (-١,٦٤) وهو العام الذي شهد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي عبر تدخل الجيش، وبقيت قيم الاستقرار السياسي منخفضة في فترة ما بعد الثورة متأثرة بدرجة كبيرة بعدم الاستقرار الحكومي مع تشكيل حكومتين مؤقتتين بعد الثورة وحالة انعدام الأمن المرتبطة بضعف إنفاذ القانون مع أحجام الشرطة عن العودة إلى الشوارع، إضافة إلى استمرار الاحتجاجات الشعبية حيث شهد العام (٢٠١٥م) وبعد مرور أربع سنوات على الثورة حوالي (١١٧) احتجاجاً عمالياً، إضافة إلى وقوع سلسلة من الهجمات الإرهابية نفذتها العديد من الجماعات المتطرفة (Strachan, 2017).

تُوضح بيانات الجدول رقم (١) أن سوريا احتلت المرتبة الرابعة من حيث مستويات الاستقرار السياسي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م) بعد تونس وليبيا ومصر وبمعدل عام (١,٨٢) وقد بقيت قيم المؤشر فيها سالبة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م) إلا أنها بدأت تشهد انخفاضاً كبيراً في مستويات الاستقرار السياسي مع بداية الثورة عام (٢٠١١م) حيث انخفض فيها المعدل العام للمؤشر من (-٠,٤٦) للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) إلى (-٢,٦٧) للفترة (٢٠١١-٢٠١٨م) وهي بذلك الدولة الأقل استقراراً في فترة ما بعد ثورات الربيع العربي بين دول عينة الدراسة.

وكان النظام الحاكم في سوريا ومنذ عام (١٩٧٠م) وبعد انقلاب داخلي قد قام على توسيع الدعم له من خلال تأمين مساحة لنخب الأعمال القديمة والسماح للأحزاب الصغيرة والضعيفة بالاضطلاع بدور ضئيل في الجبهة التقدمية الوطنية، ولكن ضمن سيطرة مطلقة لحزب البعث، وفي إطار الاعتماد على الأقلية العلوية وشبكة شخصية من المؤيدين (كارنيغي، ٢٠٠٦) ومع وجود بنية أمنية وعسكرية قوية تُدين بالولاء للنظام لأسباب مرتبطة بتركيبته أو بسبب نظام الزبانية والريع المُسيطر عليه (قبلان، ٢٠١٦).

وقد تدهورت الأوضاع الداخلية في سوريا إلى حد كبير مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م مما أثر سياسياً واقتصادياً على سوريا وأدى إلى مزيد من التقييد للحريات وتضييق قاعدة السلطة المحيطة بالرئيس بحيث أصبحت السلطة مُركزة أكثر فأكثر بيد ما يُعرف بالثلاث "الرئيس بشار الأسد وشقيقه ماهر واصف شوكت رئيس جهاز الأمن العسكري"، وبالمقابل كانت قاعدة المعارضة تتسع في ظل رفض التجاوب مع مطالب رفع حالة الطوارئ منذ عام (١٩٦٣م)، ومع تدهور الواقع الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى (٢٢٪) ومعدلات الفقر التي وصلت إلى (١١,٤٪)، ولُيُصبح حوالي (٣٠,١٪) من السوريين تحت خط الفقر الأمر الذي أصبح يُشكل تهديداً أكبر للاستقرار السياسي مع تزايد التشنجات الاجتماعية والمشاحنات الأثنية والمذهبية (كارنيغي، ٢٠٠٦).

ومع عدم وجود نظام حكم تمثيلي بشكل حقيقي واحتكار القلة للسلطة والثروة انطلقت الثورة السورية باحتجاجات سلمية لم تلبث أن تحولت إلى صراع مُسلح بامتدادات إقليمية ودولية في إطار العنف المُفرط الذي استخدمه النظام والتدخل الإقليمي والدولي في الصراع المُمتد، الأمر الذي أفقد النظام في فترات مختلفة السيطرة على جزء كبير من الأراضي السورية حيث سيطرت التنظيمات المُسلحة على أغلبية شمال البلاد وشرقها، وقد نتج عن هذا الصراع المُسلح المفتوح أكثر من (٢٥٠) ألف سوري، وفرار أكثر من (٤) ملايين سوري من القتال سُجلوا كلاجئين أو ينتظرون تسجيلهم، ونزوح نحو (٦,٥) مليون سوري داخل سوريا تم تهجيرهم من منازلهم ومناطقهم (زيادة، ٢٠١٦) مما يُشير بشكل واضح إلى تدهور مستويات الاستقرار في الدولة السورية.

يُوضح الجدول رقم (١) التدني الكبير لقيم الاستقرار السياسي في اليمن حيث بقيت هذه القيم سالبة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م) وهي بذلك تُعتبر الدولة الأقل استقراراً بين دول ثورات الربيع العربي وبمعدل (-٢,٣٨)، وقد كانت أيضاً الدولة الأقل استقراراً في فترة ما قبل ثورات الربيع العربي (٢٠٠٦-٢٠١٠م) وبمعدل عام (-١,٩٤).

ويرتبط ذلك بتاريخ طويل من الصراعات في اليمن والتي شكّلت سمة بارزة في تاريخ اليمن المعاصر ومن ذلك الصراع على السلطة في حرب عام (١٩٩٤م) والتي مثّلت بداية تصدع النسيج الاجتماعي وتمزيقه وبروز النزعات المناطقية (عاطف، ٢٠١٦) إضافة إلى تأثير الحروب الستة بين نظام الرئيس علي عبدالله صالح (١٩٧٨-٢٠١١) والحوثيين منذ عام ٢٠٠٤م وتصاعد الحراك الجنوبي عام (٢٠٠٧م) الذي بدأ بمطالب حقوقية ليتصاعد إلى مطالب سياسية وصلت إلى مطالب الانفصال وفك الارتباط وتقرير المصير، وتزامن كل ذلك مع ظهور تنظيم القاعدة وتنامي نفوذه والذي أصبح بدوره يتعامل مع اليمن كنقطة انطلاق لأعماله الإرهابية العابرة للحدود (المقطري، ٢٠١٦) وقد زادت الظروف الاقتصادية المتدهورة من التأثير السلبي لكل هذا الواقع على معدلات الاستقرار السياسي حيث كانت نسبة الفقر قد وصلت عام (٢٠٠٦م) إلى (٣٤,٥٪) لترتفع إلى (٤٢,٨٪) عام ٢٠٠٩م، ووصلت معدلات البطالة عام ٢٠١٠م إلى (١٦,٣٪) (الفسيل، ٢٠١٦).

وكانت الثورة اليمنية قد بدأت باحتجاجات شعبية عام (٢٠١١م) تُطالب بالإصلاح السياسي وتحسين الواقع الاقتصادي ورفض التوريث، ومع تزايد الانشقاقات والاحتجاجات وضغوط المعارضة اضطر الرئيس اليمني إلى القبول بالتناحي عن السلطة لتتعمق بعد ذلك مجموعة من التحديات شكّلت تهديداً للاستقرار السياسي، ومن ذلك العجز عن تقديم الخدمات

الأساسية وتردي الأوضاع الاقتصادية، وتضخم الإرهاب مع عودة ظهور تنظيم القاعدة، والعصيان المسلح في الشمال، وتزايد نشاط الحركة الانفصالية في الجنوب (التميمي، ٢٠١٤) حيث كانت الحركة الحوثية قد فرضت سيطرتها على محافظة صعدة ودخلت في مواجهات مسلحة في مناطق أخرى لتستمر بالانتشار وتفرض سيطرتها على محافظة عمران ولتدخل العاصمة صنعاء وتسيطر على المؤسسات عام (٢٠١٤م) ثم تمددت في المحافظات الشمالية وسيطرت على محافظات الحديدة والبيضاء و"إب" في نفس العام (المقطري، ٢٠١٦) وبما يُشير إلى تآكل سلطة الحكومة المركزية وانهيار الاستقرار الداخلي في اليمن.

٥،٤ المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وواقعها في دول ثورات الربيع العربي

❖ المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

يُشير مفهوم التنمية إلى عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل والسلوك والمؤسسات من خلال مجموعة من الخطط والسياسات والبرامج لإحداث تقدم في أحد المجالات (Mensah, 2019)، أما الاستدامة فتعني القدرة على الحفاظ على كيان ما أو على نتائج أو عمليات معينة بمرور الوقت وتنفيذ الأنشطة بما لا يستنفذ الموارد التي تعتمد عليها تلك القدرة (Klarin, 2018).

وقد بدأ مفهوم التنمية المستدامة يكتسب قبولاً واسعاً في أواخر الثمانينات بعد ظهوره في تقرير "مستقبلنا المشترك" أو ما يُعرف بتقرير برونتلاند (Brundtland) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام (١٩٨٧م) والذي لفت انتباه العالم للدهور المتسارع للبيئة والموارد الطبيعية وعواقب هذا التدهور على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وركز على أن الحفاظ على البيئة ورفاهية الاقتصاد والناس ترتبط مع بعضها ارتباطاً وثيقاً، وأن التنمية يجب أن تتضمن توازناً بينها ويجب أن تشمل أكبر مجموعة ممكنة من القطاعات والفئات عبر الحدود وبين الأجيال (Strange & Bayley, 2008).

ويُعتبر تعريف هذا التقرير للتنمية المستدامة الأكثر رواجاً وقبولاً في الأدبيات الأكاديمية حيث عرّف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (Ukko, 2018) وبما يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجميع في الحاضر والعدالة بين الأجيال في ظل الحاجة إلى تغييرات في سياسة التنمية الاقتصادية لضمان التوازن بين النمو الاقتصادي والسلامة البيئية والرفاهية الاجتماعية وضرورة دمج هذه القضايا في عمليات صنع القرار (Soubotina, 2004).

وبهذا المعنى يُعرّف توميسلاف كلارين (Tomislav Klarin) التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تتضمن تغييرات في السلوك تهدف إلى إدارة أكثر عقلانية وكفاءة لجميع الموارد وبتأثير وضغط بيئي أقل وبما يضمن الاستغلال طويل الأجل للموارد دون تعريض مصالح الأجيال القادمة للخطر، وأنها نظام اجتماعي اقتصادي يُمكن من تلبية الاحتياجات البشرية وتحقيق تقدم طويل الأجل نحو الرفاهية وتحسين الجودة الشاملة للحياة وفقاً للقيود البيئية (Klarin, 2018).

وهو ما يتفق مع رؤية دان كريستيان دوران (Dan Cristian Duran) بأن التنمية المستدامة تقوم على ضمان نوعية حياة أفضل لجميع السكان للجيل الحالي والأجيال القادمة على حد سواء، وتعزيز مفهوم التوفيق بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي دون تعريض التوازن الطبيعي للخطر، فهي رؤية تكاملية قابلة للحياة بشكل متناغم بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وسيادة القانون (Duran, 2015)، وهو ما يُسميه لونجيو شي (Longyu Shi) بالتوازن المتبادل بين رأس المال الطبيعي ورأس المال المادي ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي (Shi, 2019).

وبناءً على ذلك تمثل التنمية المستدامة نموذجاً تنموياً برؤية استشرافية، ومساراً للتحويل الإيجابي من خلال التوفيق والتوازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما يُطلق عليه ركائز وأبعاد التنمية المستدامة الثلاث، كما يلي (Mensah, 2019):

١. الاستدامة الاقتصادية (البُعد الاقتصادي): وتعني تطوير نظام إنتاجي يُلبى مستويات الاستهلاك الحالية دون المساومة على الاحتياجات المستقبلية، وتحسين نوعية الحياة ومستويات النمو الاقتصادي بشكل يكون مصحوباً بالتقدم التكنولوجي لتجديد الموارد الطبيعية المستخدمة في عملية الإنتاج وضرورة اتخاذ القرارات بطريقة سليمة وأكثر عدالة من الناحية الاقتصادية وبما يؤدي للحفاظ على رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري اللازم لتحسين مستويات الدخل والمعيشة.

٢. الاستدامة الاجتماعية (البعد الاجتماعي): وتتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر ضمن قاعدة الموارد الطبيعية والاقتصادية للمجتمع، وتعزيز الوعي والثقافة المُساعدة على تحقيق حياة أفضل بما في ذلك ضبط معدلات النمو السكاني، وتعزيز المشاركة في عملية صنع القرار، وتحسين مستويات الرعاية الصحية والتعليم والمساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والاستقرار الاجتماعي، واحترام الهويات الثقافية والتنوع الثقافي.

٣. الاستدامة البيئية (البعد البيئي): ويُركز على جودة البيئة والموارد الطبيعية وضرورة العمل على تجديدها واستيعاب المُخلفات الناتجة عن عمليات الإنتاج، وحماية الأراضي الزراعية والتنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة للحد من التلوث، وإتباع السياسات اللازمة للحد من الغازات المُسببة للاحتباس الحراري والتغير المناخي وتحقيق التوازن البيئي.

وبذلك، يرى الباحث أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم على فكرة التضامن والتكامل، ويشمل التضامن تحقيق الرفاهية والعدالة للأجيال الحالية، والتضامن عبر الزمن بأخذ حاجات الأجيال القادمة بعين الاعتبار، أما التكامل فيعني تحقيق التقدم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على الموارد وحماية البيئة.

وقد أصبحت التنمية المستدامة مفهوماً أساسياً على جدول أعمال التنمية العالمية منذ عام (١٩٩٢م) في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة المُنعقد في مدينة ريو البرازيلية (Rio) والذي ركّز على التنمية المستدامة كأساس لحل مشكلة التناقض بين التنمية والبيئة (Shi, 2019)، ثم نال المفهوم دفعة قوية في قمة الألفية للأمم المتحدة عام (٢٠٠٠م) الذي حدّد الأهداف الإنمائية للألفية بثمانية أهداف للسنوات الخمس عشر القادمة، وركّز فيها على الفقر والتعليم والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية والشراكة العالمية من أجل التنمية، ولتحصل المفهوم على زخم أكبر من الاهتمام عام (٢٠١٥) باعتماد الأمم المتحدة برنامجاً عالمياً جديداً للتنمية المستدامة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" والتي تبنت (١٧) هدفاً تُغطي أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة والمتعلقة بالنمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة (Morton, et al., 2017)، وتشمل هذه الأهداف ما يلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢١):

- القضاء على الفقر.
- القضاء التام على الجوع.
- الصحة الجيدة والرفاه.
- التعليم الجيد.
- المساواة بين الجنسين.
- الحياة النظيفة والنظافة الصحية.
- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.
- الحد من أوجه عدم المساواة.
- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
- العمل المناخي.
- حماية الحياة تحت الماء.
- حماية الحياة في البر.
- السلام والعدل والمؤسسات القوية.

❖ **المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي**

ستعتمد هذه الدراسة في قياسها لواقع التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي على المؤشرات التي يعتمدها (Sustainable Society Index) والتي يتم قياسها كل عامين ابتداءً من عام (٢٠٠٦م) حتى عام (٢٠١٨م) في مدى من (صفر) (وهي القيمة الأدنى/الأقل تنميةً) و(١٠) (وهي القيمة الأعلى/الأكثر تنميةً) وتُركز هذه المؤشرات على أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، الاجتماعي والبيئي والاقتصادي بحيث يتم قياس كل بُعد منها عن طريق مجموعة من المؤشرات الرئيسية تُقسم بدورها إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية عددها (٢١) مؤشراً فرعياً كما يلي (Sustainable Society Index, 2021):

١. **البُعد الاجتماعي:** ويتم قياسه من خلال (٣) مؤشرات رئيسية تشمل (٩) مؤشرات فرعية:
 - الحاجات الأساسية: ويشمل (الغذاء الكافي، الشرب الكافي، شبكة صرف صحي آمنة).
 - التنمية الشخصية والصحة: ويشمل (التعليم، الحياة الصحية، المساواة بين الجنسين).
 - التوازن الاجتماعي: وتشمل (التوزيع العادل للدخل، النمو السكاني، الحكم الرشيد).
 ٢. **البُعد البيئي:** ويتم قياسه من خلال مؤشرين رئيسيين يشملان (٧) مؤشرات فرعية:
 - الموارد الطبيعية: ويشمل (التنوع البيولوجي، مصادر المياه المتجددة، الاستهلاك).
 - المناخ والطاقة: ويشمل (استخدام الطاقة، توفير الطاقة، غازات الاحتباس الحراري، الطاقة المتجددة).
 ٣. **البُعد الاقتصادي:** ويتم قياسه من خلال مؤشرين رئيسيين يشملان (٥) مؤشرات فرعية:
 - الانتقال/التحول: ويشمل (المُدخرات الحقيقية، الزراعة العضوية).
 - الأداء الاقتصادي: ويشمل (الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، البطالة، الدين العام).
- ويُبين الجدول (٢) معدلات مؤشرات التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م)، ويتضح من خلال الجدول انخفاض قيم المعدل العام للتنمية المستدامة في الدول الخمس فلم يزد فيها المعدل العام عن (٥) إلا في الحالة التونسية بمعدل عام (٥,٣)، وجاءت جميعها دون الـ (٥) في بقية الدول، حيث تراوحت المعدلات العامة بين (٥,٣-٣,٥)، مما يُشير إلى ضعف واقع التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي جميعها، وتُبين القيم أن تونس هي الدولة الأعلى في التنمية المستدامة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م) وبمعدل (٥,٣) تليها مصر بمعدل (٤,٧) ثم ليبيا بمعدل (٤,٥) فسوريا بمعدل (٤,٤)، وأخيراً جاءت اليمن باعتبارها الأضعف في واقع التنمية المستدامة وبمعدل عام (٣,٥).
- ويؤكد مؤشر أهداف التنمية المستدامة (The SDG Index) والذي يقيس واقع الدولة من حيث تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة عام (٢٠١٥) ويعمل على ترتيبها على تقييم مده (صفر-١٠٠)، - يؤكد- ضعف واقع التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي حيث حصلت تونس في هذا المؤشر على درجة (٦٦,٢) تلتها مصر بدرجة (٦٣,٥) ثم ليبيا، فسوريا بدرجة (٥٥) وأخيراً اليمن بدرجة (٤٥,٧) (Bertelsmannstiftung, 2018).
- جدول (٢): واقع معدلات مؤشرات التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م)، (Sustainable Society Index, 2021)**

المؤشر الدولة	تونس	مصر	ليبيا	سوريا	اليمن
الحاجات الأساسية	٩,٤	٩,٦	٩,٥	٩,٣	٥,٩
التنمية الشخصية والصحة	٧,٢	٦,٨	٧,٣	٦,٤	٥,٤
التوازن الاجتماعي	٥,٣	٤,٧	٤,٣	٤	٢,٩
الموارد الطبيعية	٥,٤	٣,٩	٢,٨	٣,٥	٣,١
المناخ والطاقة	٤,١	٣,٧	٣	٤,٢	٤,٤
الانتقال/التحول	٤,٦	٥	٢,٧	٢	١,٣

الأداء الاقتصادي	٤,٤	٣,٥	٤,٣	٤,٧	٣
معدل البُعد الاجتماعي	٧,١	٦,٧	٦,٧	٦,١	٤,٥
معدل البُعد البيئي	٤,٤	٣,٦	٢,٩	٣,٩	٣,٨
معدل البُعد الاقتصادي	٤,٤	٣,٩	٣,٨	٣,٣	٢,٣
المعدل العام للتنمية المستدامة	٥,٣	٤,٧	٤,٥	٤,٤	٣,٥

وعلى مستوى أبعاد التنمية المستدامة يُلاحظ أن البُعد الاجتماعي كان هو الأفضل في جميع الدول خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م) بالمقارنة مع البُعدين الآخرين، حيث تراوحت قيم المعدلات العامة للدول فيه بين (٤,٥-٧,١) وقد كانت تونس هي الأفضل في هذا البُعد بمعدل (٧,١) تلتها مصر وليبيا بالمعدل نفسه (٦,٧) ثم سوريا بمعدل (٦,١)، وأخيراً جاءت اليمن بمعدل (٤,٥) أما في البُعد البيئي فقد تراوحت قيم معدلات الدول فيه بين (٢,٩-٤,٤) وجاءت فيه تونس بالمرتبة الأولى بمعدل (٤,٤) تلتها سوريا بمعدل (٣,٩) ثم اليمن بمعدل (٣,٨) فمصر بمعدل (٣,٦) وأخيراً جاءت ليبيا بمعدل (٢,٩)، وفيما يتعلق بالبُعد الاقتصادي الأكثر ضعفاً في كل الدول الخمس فقد تراوحت قيم معدلات الدول فيه بين (٢,٣-٤,٤) حيث احتلت تونس المرتبة الأولى في هذا المؤشر بمعدل عام (٤,٤) تلتها مصر بمعدل (٣,٩) ثم ليبيا بمعدل (٣,٨) فسوريا بمعدل (٣,٣) وجاءت اليمن أخيراً بمعدل (٢,٣).

ويُمكن تحديد مجموعة من التحديات التي تُواجه الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تؤثر بشكل سلبي على تسجيل الدول العربية لقيم منخفضة في المؤشرات، ومن هذه التحديات (الإسكوا، ٢٠١٦: ٢٦-٢٩):

١. التحديات الأمنية: والمتعلقة بوجود النزاعات والصراعات والحروب الأهلية والمشكلات المرتبطة بالحركات المتطرفة والمجموعات الإرهابية المسلحة.
 ٢. تحديات الحوكمة الرشيدة والتحول السياسي المؤسسي: والمرتبطة بمشاكل سيادة القانون وضرورة قيام مؤسسات شفافة وقابلة للمساءلة وقادرة على تحقيق أهداف التنمية.
 ٣. التحديات الاجتماعية: والتي تتعلق بارتفاع معدلات البطالة والفقر حيث يعيش حوالي خمس السكان في فقر مدقع، وارتفاع معدلات المديونية والتي تصل إلى ما لا يقل عن (٧٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي في الدول غير النفطية، إضافة إلى انخفاض مستويات المساواة بين الجنسين، وضعف الإدماج الكلي للسكان وسياسات التمييز التنموي، وارتفاع مستويات الهجرة الداخلية والخارجية في ظل النزوح واللجوء والتهجير.
 ٤. التحديات الاقتصادية: والمرتبطة بالفساد المالي وضعف الإنتاجية وسيادة الاقتصاد الريعي، وضعف التكامل الإقليمي والتنوع الاقتصادي وانخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية واستخدام التكنولوجيا.
 ٥. التحديات البيئية: والمرتبطة بمشاكل الأمن الغذائي والزراعة المستدامة واستنزاف الموارد وضرورة تطوير الطاقة البديلة، والحد من التلوث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث.
 ٦. التحديات المعرفية والثقافية: والمرتبطة بضرورة إصلاح وتطوير النظام التعليمي ونقل التكنولوجيا وتعزيز نُظم الابتكار وترسيخ منظومة قيم حقوق الإنسان ووضع حد لهجرة العقول.
- وفيما يلي تحليلاً لواقع التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي:

❖ تونس

يتضح من الجدول رقم (٢) أن تونس جاءت في المرتبة الأولى في مستوى وقوة التنمية المستدامة فيها وبدرجة (٥,٣)، وجاء تقييمها أيضاً في المرتبة الأولى في كل أبعاد التنمية المستدامة، وبدرجة (٧,١) في البُعد الاجتماعي و (٤,٤) في كل من البُعدين الاقتصادي والبيئي.

وحسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة (The SDG Index) ومدى تحقيق تونس لها، فقد جاءت تونس في الترتيب (٧٨) من بين (١٥٦) دولة عام ٢٠١٨م، وهو الترتيب الأفضل بين دول ثورات الربيع العربي، ويُبين هذا المؤشر أن هناك ضعفاً واضحاً في تحقيق تونس لثلاثة أهداف من الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة حصلت فيها تونس على تقييم أقل من (١٠٠/٥٠).

وتشمل هذه الأهداف الثلاثة، الهدف السادس والثامن والتاسع، حيث يرتبط السادس بمدى وجود المياه النظيفة والنظافة الصحية والذي حصلت فيه تونس على تقييم بدرجة (٤٥،٤)، مما يُشير إلى تضائل إمدادات مياه الشرب المأمونة إلى حد وقوع تونس تحت خط الفقر المائي لتتالي سنوات الجفاف وتراجع الهطول المطري بنسبة (٢٨٪) خلال العقدين الأخيرين (الحامدي، ٢٠١٩) وبما يُشير إلى تراجع مستمر في نصيب الفرد من المياه والذي قد يصل إلى (٣٥٠ م³) سنوياً، أي أقل بنسبة (٥٠٪) من الكمية المطلوبة للفرد وفقاً للمعايير الدولية (رفقة، ٢٠٢١).

أما الهدف الثامن الذي حققت فيه تونس تقييماً ضعيفاً وبدرجة (٤٦،٢) فإنه يتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، حيث كان تردي الأحوال المعيشية أحد الأسباب الدافعة للثورة التونسية والتي تفاقم سوءها مع السنوات الأولى بعد الثورة، فبينما سجل الاقتصاد التونسي نمواً بمعدل (٥،٣٪) في الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨م) كان قد انخفض إلى (٢،٩٪) عام (٢٠١٠م) ثم إلى (١،٩٪) عام (٢٠١١م)، وكان الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض بنسبة (٢٦٪) بين عامي (٢٠١٠) و(٢٠١٤)، وكانت البطالة قد ارتفعت إلى (١٨،٣٪) عام (٢٠١١م)، ثم انخفضت مع بداية تعزيز التحول الديمقراطي لتصل إلى (١٥،٢٪) عام (٢٠١٤م) (Hong, 2015).

أما التقييم الأكثر ضعفاً لتونس فقد كان في تحقيق الهدف التاسع والذي يتعلق بالصناعة والابتكار وبدرجة (٣٢،٨)، مما يُشير إلى ضعف الاستثمارات في الصناعة والبنية التحتية، وضعف الاعتماد على الطاقة المتجددة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعف الاستثمار في البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢١).

❖ مصر

احتلت مصر المرتبة الثانية بعد تونس فيما يتعلق بالمعدل العام للتنمية المستدامة فيها خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨) وبدرجة (٤٧)، وقد كان تقييمها بالبُعد الاجتماعي هو الأفضل وبمعدل (٦،٧)، تلاه البُعد الاقتصادي بمعدل (٣،٩)، وأخيراً جاء البُعد البيئي بمعدل (٣،٧)، مما يعني أن ضعف واقع التنمية المستدامة في مصر يرتبط أكثر بقضايا بيئية واقتصادية.

ويتضح ذلك جلياً بالعودة إلى مؤشر أهداف التنمية المستدامة (The SDG Index) والذي صَنَّف مصر في الترتيب (٩٧) من أصل (١٥٦) دولة قام بدراستها عام ٢٠١٨م، بمعنى أن مصر جاءت في نهاية الثلث الثاني بين مجموعة الدول وبدرجة (٦٣،٥)، ويُشير المؤشر أن هناك (٤) أهداف من أصل (١٧) هدفاً حصلت فيها مصر على تقييم أقل من (١٠٠/٥٠)، مما انعكس على تقييم مصر العام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتعلق هذه الأهداف الأربعة بمدى المساواة بين الجنسين والذي حصلت فيه مصر على درجة (٤٦،٨)، وهدف العمل اللائق ونمو الاقتصاد بدرجة (٤٧،٩)، وهدف الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية بدرجة (٣٣،٩)، وهدف الحد من عدم المساواة في الدخل بدرجة (٣٧،٥) (Bertelsmann Stiftung, 2018)، وهي مؤشرات بمجملها ذات أبعاد بيئية اقتصادية وبيئية، فعلى المستوى البيئي فإن إنتاج الطاقة في مصر يعتمد فقط على الوقود الأحفوري من الغاز والبتروك وبنسبة (٩٦٪) من الإجمالي، في حين أن إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة لا يتعدى (٤٪) مما يؤدي إلى زيادة مستويات التلوث وانبعثات الغازات المضرة بالبيئة (سالمان، ٢٠١٧).

أما في البُعد الاقتصادي فقد زادت حالة انخفاض مستويات الاستقرار السياسي الأمر سوءاً فيه، فبينما كانت نسبة المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر (١٩،٦٪) عام (٢٠٠٥)، أصبحت عام (٢٠١٤م) (٢٦،٣٪)، وأصبح ثلث الشباب عاطلين عن العمل، وهناك ثلاثة من كل خمسة أطفال يعانون من سوء التغذية، وكان النمو الاقتصادي قد انخفض من (٥،١٪) عام (٢٠١٠) إلى (٢٪) عام (٢٠١٦م)، وانخفض الاحتياطي المصري من العملات الأجنبية من (٣٦) مليار دولار عام ٢٠١١م إلى (١٣،٥) مليار دولار عام (٢٠١٦م) (Strachan, 2017)، وبينما كان هناك (١٤،٧) مليون سائح في مصر عام (٢٠١٠م)، انخفض العدد عام (٢٠١٣م) إلى (٩،٥) مليون، وهو القطاع الذي يستوعب (١٣٪) من العمالة المصرية، الأمر الذي ساهم في تضاعف العجز في الموازنة من (٦،٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨م) إلى (١٣،٧٪) عام (٢٠١٢/٢٠١٣م) (Hong, 2015)، مما أضعف إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

❖ ليبيا

جاءت ليبيا في المرتبة الثالثة في التنمية المستدامة ومعدل عام (٤،٥) خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨)، ويُلاحظ أن هناك ضعفاً عاماً في معظم مؤشرات التنمية المستدامة فيها، وخاصة المرتبطة بالبُعد البيئي والبُعد الاقتصادي، حيث كان البُعد الاجتماعي هو الأفضل بينها وبمعدل (٦،٧)، ثم البُعد الاقتصادي بمعدل (٣،٨)، وأخيراً جاء البُعد البيئي بمعدل (٢،٩).

ويرتبط انخفاض المعدل العام للبعد الاجتماعي بشكل أساسي بضعف مؤشرات التوازن الاجتماعي وخاصة المتعلقة منها بضعف واقع الحكم الرشيد في ليبيا وما يرتبط بذلك من تدني مستويات الديمقراطية والمساءلة وحرية التعبير، وضعف الجودة التنظيمية والإدارة الحكومية وسيادة القانون، وعدم وجود بيئة اقتصادية جاذبة للقطاع الخاص، إضافة إلى ارتفاع مستويات الفساد (Worldbank, 2021).

أما البعد الاقتصادي فقد تأثر بدرجة كبيرة بحالة عدم الاستقرار السياسي المرتبطة بالثورة الليبية وما تلاها من أحداث، حيث كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد انكمش عام (٢٠١١م) بنسبة (٦١,٣٪)، وقد شهد الاقتصاد الليبي تراجعاً في الإنتاج النفطي، وتراجع الإيرادات العامة النفطية وغير النفطية، وقد سجلت الموازنة العامة عجزاً لأول مرة بلغ نحو (٢,٣) مليار دينار (مصارف، ٢٠١٣)، وكان إنتاج النفط قد انهار من (١,٦) مليون برميل يومياً قبل ٢٠١١م إلى (٦٠٠) برميل في اليوم عام (٢٠١١م)، وبقي الإنتاج خاضعاً للتأثير السلبي للاضطرابات السياسية في البلاد، حيث ارتفع الإنتاج إلى (٨٨٧) ألف برميل يومياً في نهاية عام (٢٠١٤م)، لينخفض مجدداً إلى (٣٥٠) ألف برميل يومياً مع بداية عام (٢٠١٥م)، مما أثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي انخفض من (١٠) آلاف دولار عام ٢٠١٠م إلى أقل من (٤) آلاف عام (٢٠١١م)، وارتفعت معدلات التضخم بين نفس العامين من (٢,٥٪) إلى (١٦٪) (Hong, 2015)، وقد رافق كل ذلك ارتفاعاً كبيراً لمعدلات البطالة والتي وصلت بين الشباب من (١٥-٢٤) سنة إلى (٤١,٩٪) (ابراهيم، ٢٠٢٠).

وفيما يتعلق بالبعد البيئي الأكثر ضعفاً بين الأبعاد الثلاثة، فإنه يرتبط بارتفاع مستويات التلوث البيئي وخاصة في مناطق الجذب السياحي، وتناقص درجة التنوع الحيوي، إضافة إلى مشكلة تلوث التربة والتصحر وإهمال الأراضي الزراعية وعدم تطبيق المعايير البيئية في القطاع الصناعي (الحويج، ٢٠١٩).

❖ سوريا

احتلت سوريا المرتبة الرابعة في التنمية المستدامة بين دول ثورات الربيع العربي وبمعدل (٤,٤)، ويُلاحظ انخفاض قيم مؤشرات التنمية المستدامة فيها خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م) وخاصة المؤشرات الاقتصادية وهي الأضعف حيث كان معدل البعد الاقتصادي (٣,٣)، وكذلك المؤشرات البيئية والتي بلغ معدل البعد البيئي فيها (٣,٩)، وكانت مؤشرات البعد الاجتماعي هي الأفضل رغم ضعفها وبمعدل (٦,١).

ومما يؤكد ضعف واقع التنمية المستدامة في سوريا أنها حصلت على تقييم أقل من (١٠٠/٥٠) في مدى تحقيقها لنصف أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، أي في ثمانية أهداف منها وفقاً لمؤشر (The SDG Index)، تراوح تقييم سوريا فيها بين (٦١-١٩,٦)، وهذا يعني وجود مشاكل تتعلق بالجوع الشديد ونقص التغذية، ومشاكل في وجود التعليم الجيد والالتحاق بالمدارس، وضعف مستويات المساواة بين الجنسين، وضعف مستويات الأداء الاقتصادي بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة، وضعف الابتكار والصناعة، ووجود تهديد للتنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي الزراعية، وانتشار الأحياء الفقيرة والعشوائيات (Bertelsmann Stiftung, 2018).

وقد أفقدت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني سوريا الكثير من المكاسب التنموية في الصحة والتعليم والخدمات العامة، فأكثر من (٨٠٪) من المدارس إما دُمر أو متوقف عن العمل، وأكثر من (٨٠٪) من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس (الأمم المتحدة، ٢٠١٨)، وأثرت هذه الحالة سلباً على اقتصادها رغم أن الواقع الاقتصادي كان متردياً قبل الثورة، فلم يتجاوز معدل دخل الفرد في سوريا تاريخياً وفي أحسن أحواله حاجز (١٨٠٠) دولار سنوياً، وكانت معدلات الفقر قد ارتفعت إلى أكثر من ثلث السكان عام ٢٠٠٧م (تركاوي، ٢٠١٨).

أما بعد الثورة فقد ارتفع معدل البطالة ليصل إلى (٥٣٪) عام (٢٠١٧م) بينما كان (٢٠٪) عام (٢٠١٠م)، وارتفع التضخم من (٢٠٪) إلى (٦٠٪) خلال نفس الفترة، وأصبح معدل الفقر (٦٦٪) بينما كان (٣٣٪) عام (٢٠١٠م)، وانسحبت (٨٠٪) من الاستثمارات خارج سوريا، وارتفع الدين العام إلى (١٥٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لذلك أصبح (٦) من أصل كل (١٠) سوريين يعيشون في فقر مدقع، وأصبح ثلث الوحدات السكنية في سوريا مدمر بالكامل (تركاوي، ٢٠١٨)، وكان ترتيب سوريا في مقياس التنمية البشرية قد انخفض إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٠م ليصبح عام ٢٠١٦م (١٢٨) من أصل (١٨٢) دولة، وقد وصلت نسبة الأسر التي تُعاني من انعدام الأمن الغذائي (٢٨٪) (هيئة التخطيط، ٢٠٢٠)، وأصبح (٧٠٪) من السكان غير قادرين على الوصول إلى مياه نظيفة وآمنة (الحكيم، ٢٠١٩).

يتضح من الجدول رقم (٢) انخفاض المعدل العام للتنمية المستدامة في اليمن حيث احتلت اليمن المرتبة الأخيرة وبمعدل (٣,٥)، وكذلك بالنسبة لمعظم المؤشرات، وكانت معدلات البُعد الاجتماعي والبُعد الاقتصادي هي الأقل بالمقارنة مع واقعها في الدول الأخرى، وفيما يتعلق بتحقيقها لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فقد جاءت قيم اليمن في معظمها منخفضة بدرجة كبيرة، حيث بلغ تقييمها في (١٠) منها أقل من (١٠٠/٥٠) تراوحت معدلاتها بين (٨,٦-٩,٢) (Bertelsmann, 2018, Stiftung).

كل ذلك يدل على تردي واقع التنمية المستدامة في الحالة اليمنية، ومن المؤشرات التي تؤكد ذلك أن الفقر متعدد الأبعاد يطال (٥٢,٥٪) من سكان اليمن، وتبدو مستويات عدم المساواة وخاصة في الدخل عالية جداً، حيث يتجاوز معامل جيني في عدد كبير من المحافظات اليمنية عتبة ال (٥٠٪)، وفقط نصف النساء المتراوحة أعمارهن بين (١٥-٤٩) يتمكن من القراءة، وتُعاني اليمن من انتشار نقص التغذية حيث يُعاني أكثر من (٥٠٪) من الأطفال من التقزم، وتبلغ نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب حوالي (٥٠٪) من الشباب اليمني، وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب (٤٢٪) (الأمم المتحدة، ٢٠١٨).

وعلى أثر الاضطرابات السياسية والأمنية كانت الأمم المتحدة قد أعلنت أن اليمن يُعاني من أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث اضطر أكثر من (٣) ملايين شخص إلى الفرار من منازلهم، وقدّرت الأمم المتحدة أن هناك (٢٢,٢) مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية أو الحماية، وما يُقدر بـ (١٧,٨) مليون بدون أمن غذائي، ويفتقر (١٦) مليون شخص إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، و (١٦,٤) مليون شخص إلى الرعاية الصحية الكافية (UN, 2017)، الأمر الذي يؤكد التأثير السلبي لعدم الاستقرار السياسي على واقع التنمية المستدامة في اليمن.

٥,٥ المبحث الثالث: العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في عينة الدراسة

❖ المطلب الأول: العلاقة النظرية بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة

يُعتبر الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية بكل أشكالها لما له من دور مهم في الحفاظ على اندماج المجتمع وعلى شرعية الدولة وتعزيز سيادة القانون فيها، وهو مهم بشكل حيوي لتحقيق بناء الدولة والتكامل الوطني وتعزيز مستويات المؤسسية اللازمة بمجموعها لتوفير بيئة مناسبة للتنمية (Chawdhury, 2016)، فلا يُمكن تحقيق التنمية دون أمن واستقرار، وبما يمنع حدوث الصراعات كأحد الركائز التي تُمكن من تحقيق جهود التنمية (بن نعيم، ٢٠١٦)، وعملية التنمية المستدامة هي عملية مستمرة لا يمكن ضمان استمرارها إلا في إطار حالة من الاستقرار السياسي تُشجع على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مختلف المجالات، ولخلق المناخ المناسب لاستمرار العملية الإنتاجية (العمرات، ٢٠٠٢).

بالمقابل، فإن حالة عدم اليقين المرتبطة ببيئة سياسية غير مستقرة تُقلل من الاستثمار نتيجة لزيادة مخاطره وتُسبب مستويات مرتفعة من التضخم وسوء تخصيص الاستثمارات وضعف التراكم الرأسمالي، وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي كما أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على رأس المال البشري بحيث تكون معه البيئة المحلية غير ملائمة للكفاءات والخبرات البشرية وما يترتب على ذلك من هجرة العقول (نجا، ٢٠١٦) وكما أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى زيادة عدم الاطمئنان في البيئة الاقتصادية ويقضي على مشاريع التنمية فإنه يُضعف من إمكانية نشوء حكم مُستجيب، ويزيد من احتمالات العسكرية في ظل انتشار الاضطرابات والاعتقالات والانقلابات، وبالتالي تخصيص موارد اقتصادية هائلة للموازانات العسكرية والأمنية بعيداً عن أوجه الاستثمار المجدي مما يُعيق إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدولة (كريم، ٢٠٠٤).

ويؤثر عدم الاستقرار السياسي المرتبط بالتعاقب السريع للحكومات سلبياً على استقرار السياسات الاقتصادية، وبالتالي خفض معدلات الاستثمار الناتج عن فقدان المستثمر الثقة في استقرار جهاز الحكم وعدم وضوح الخطوط العريضة لاقتصاديات الدول المضيفة (بن يطو، ولكعبيات، ٢٠١٩)، ويرى جيهنجر تشاودري (Jahngir Chawdhury) أن عدم الاستقرار السياسي له تداعيات سلبية كبيرة على الاقتصاد فهو يؤدي إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية من خلال زيادة تكلفة الانتهاج والعمالة واستخدام الطاقة، وتهديد حقوق الملكية الراسخة مع تزايد احتمالية الإطاحة بالحكومة وبما يقود إلى تثبيط الاستثمار (Chawdhury, 2016).

وهو ما يتفق مع رؤية ألبرتو أليسينا (Alberto Alesina) بأن تأثير حالة عدم اليقين تكون مع تزايد احتمال انهيار الحكومة وظهور سياسات حكومة جديدة محتملة قد تفرض ضرائب جديدة على رأس المال والأنشطة الإنتاجية (Alesina, 1992)، ويرى بولاشك وسيفاستيانوفا (Polachek & Sevastianova, 2010) أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى الانخفاض في رأس المال البشري والمادي والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وأنه يُعيق حوافز الادخار وبالتالي يُخفض النمو الاقتصادي، كما أنه يؤثر سلباً على تخصيص المساعدات الدولية من قبل المانحين، ويُبطئ من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية (Polachek & Sevastianova, 2010).

أما مصطفى توسن (Mostafa Tosun) فيرى أن التغيير السريع للحكومات ذات الأولويات المتضاربة لن ينتج سياسات متسقة، وأن ازدياد أعمال الشغب والانقلابات بدوافع سياسية يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وهروب رؤوس الأموال، ويؤدي إلى ضعف أداء الاقتصاد الكلي عند قياسه من حيث البطالة والتضخم، إضافة إلى أن التغييرات الحكومية المتكررة تزيد من صعوبة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وصعوبة الحصول على تمويل طويل الأجل لأغراض التنمية (Tosun, 2008).

ويُحدد بينجفان هونغ (Pingfan Hong) التأثير المباشر للعنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي على التنمية المستدامة بأنه يُعيق الإنجاز بشكل كبير فيما يتعلق بتحقيق الدولة لأهداف التنمية المستدامة، فبينما تتمكن الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي من الحد من الفقر، فإن معدلات الفقر في الدول التي تُعاني من الاضطرابات السياسية راکدة أو حتى في حالة ارتفاع، كما أن سكان هذه الدول الأخيرة يُحرمون من حقوقهم والعيش بكرامة وفي مستويات متدنية من نوعية الحياة فهم الأكثر عرضة للفقر وعدم القدرة على الالتحاق بالمدارس والحرمان من الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، فهذه الدول تُشكل (٨٠٪) من الأطفال في سن الدراسة غير المسجلين في المدارس الابتدائية، و (٦٠٪) من الفقر، و (٧٠٪) من وفيات الأطفال الرضع، ونسبة الأطفال الذين من المحتمل أن يعانون من نقص التغذية هي الضعف بالمقارنة مع الدول التي تعيش حالة من الاستقرار السياسي (Hong, 2015).

والملاحظ من تجارب الدول التي عانت من عدم استقرار سياسي لفترات طويلة عمق التأثير طويل المدى للعنف والاضطرابات السياسية على التنمية المستدامة، حيث تُشير الدراسات إلى إمكانية انخفاض التجارة بين (١٢٪) و (٢٥٪) في السنة الأولى من الحرب الأهلية، وفي الحروب الأهلية الأكثر شدة يُمكن أن تصل خسارتها في التجارة إلى (٤٠٪)، وفي الدول التي تعافت من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي خلال القرن العشرين استغرق فيها إخراج الجيش من السياسة (١٧) عاماً كمتوسط عام، و (٢٠) عاماً لتشكيل حكومات تعمل بشكل مناسب، و (٢٧) عاماً للسيطرة على الفساد (Hong, 2015).

❖ المطلب الثاني: تحليل العلاقة الإحصائية بين متغيري الدراسة

يُبين الجدول (٣) نتائج التحليل الإحصائي ومُعامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ومؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م)، ويتضح من خلال بيانات الجدول قوة العلاقة بين مؤشرات المتغيرين في دول ثورات الربيع العربي، فعلى مستوى جميع الدول كمعدلات عامة جاءت علاقات الارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي من ناحية ومؤشرات أبعاد التنمية المستدامة من ناحية ثانية موجبة ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، حيث بلغت معاملات الارتباط على مستوى جميع الدول بين مؤشر الاستقرار السياسي والمؤشر الكلي للتنمية المستدامة (٠,٥٢٢) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠١) وهي موجبة ودالة إحصائية، كما بلغت معاملات الارتباط بين الاستقرار السياسي ومؤشرات البعد الاجتماعي (٠,٥٦٥) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠)، وبلغت معاملات الارتباط مع مؤشرات البعد البيئي (٠,٢٥٢) وبدلالة إحصائية (٠,٠٤٥)، ومع مؤشرات البعد الاقتصادي (٠,٦٢٢) وبدلالة إحصائية (٠,٠٠٠) وكلها موجبة ودالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، مما يُثبت وجود علاقة طردية بين مستوى الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م)، وأن تراجع مستويات الاستقرار السياسي في دول ثورات الربيع العربي على المستوى الكلي أدى إلى تراجع مستويات التنمية المستدامة فيها.

جدول (٣): معاملات الارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشرات أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرها الكلي

البلد	البعد الاجتماعي		البعد البيئي		البعد الاقتصادي		مؤشر التنمية المستدامة/الكلي	
	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
تونس	٠,٨٧٩*	٠,٠٠٠	٠,٦٣٧*	٠,٠١٩	٠,٦١٣*	٠,٠٢٦	٠,٦٧٠*	٠,٠١٢
مصر	٠,٠٢٢	٠,٩٤٤	٠,٧٥٨*	٠,٠٠٣	٠,٥٣٥*	٠,٠٤٣	٠,٦٥٨*	٠,٠١٥
ليبيا	٠,٠٢٢	٠,٩٤٣	٠,٣٤٨*	٠,٠٠٤	٠,٤٥٢*	٠,٠٢١	٠,٢٧٥*	٠,٠٣٤
سوريا	٠,٠٦٠	٠,٨٤٦	٠,٧٩٤*	٠,٠٠١	٠,٢٩٦*	٠,٠٢٦	٠,٤٧٣*	٠,٠٠٣
اليمن	٠,١٠٩	٠,٧٢٣	٠,٨١٧*	٠,٠٠١	٠,٨٦٤*	٠,٠٠٠	٠,٦٣٨*	٠,٠١٩
جميع الدول	٠,٥٦٥*	٠,٠٠٠	٠,٢٥٢*	٠,٠٤٥	٠,٦٢٢*	٠,٠٠٠	٠,٥٢٢*	٠,٠٠١

وتتضح العلاقة الطردية بين متغيري الدراسة أيضاً من خلال معاملات الارتباط بين مؤشر الاستقرار السياسي والمؤشر الكلي للتنمية المستدامة في كل دولة على حدى، حيث جاءت جميعها موجبة ودالة إحصائي عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، حيث بلغت علاقات الارتباط بين الاستقرار السياسي والمؤشر الكلي للتنمية المستدامة في تونس (٠,٦٧٠) وبالدلالة إحصائية (٠,٠١٢)، وبلغت في حالة مصر (٠,٦٥٨) عند مستوى دالة (٠,٠١٥)، وفي ليبيا (٠,٢٧٥) عند مستوى دالة (٠,٠٣٤)، وفي سوريا بلغت (٠,٤٧٣) عند مستوى دالة (٠,٠٠٣)، وفي اليمن (٠,٦٣٨) عند مستوى دالة (٠,٠٠١)، مما يعني وجود علاقة طردية بين مؤشرات المتغيرين وأن انخفاض مستويات الاستقرار السياسي في كل دولة أدى إلى انخفاض مستويات التنمية المستدامة فيها.

وعلى مستوى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة فقد جاءت علاقات الارتباط بينها وبين مؤشر الاستقرار السياسي موجبة في كل دول عينة الدراسة، مما يعني وجود علاقة طردية بين مستوى الاستقرار السياسي في الدول الخمس وبين مستوى كل بُعد منها، وقد جاءت معاملات الارتباط بين الاستقرار السياسي والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة دالة إحصائي عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في (١١) علاقة ارتباط من أصل (١٥) علاقة ارتباط بين الاستقرار السياسي والأبعاد الثلاثة، أي أن علاقات الارتباط بين الاستقرار السياسي والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة جاءت دالة إحصائي في (٧٣,٣٪) منها.

٦. نتائج الدراسة ومناقشتها

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. انخفاض مستويات الاستقرار السياسي في كل دول ثورات الربيع العربي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م)، وخاصة مع تأثرها بموجة الثورات، الأمر الذي عمق من انخفاض الاستقرار السياسي إلى مستويات متدنية جداً، وقد جاء ترتيب الدول الخمس من الأكثر استقراراً إلى الأقل استقراراً كما يلي: (تونس، ليبيا، مصر، سوريا، اليمن)، وقد شهدت هذه الدول ظروفًا سياسية واقتصادية واجتماعية متشابهة انعكست سلباً على واقع مستويات الاستقرار السياسي فيها.
٢. انخفاض مستويات التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م)، وقد جاء ترتيب هذه الدول من حيث قوة التنمية المستدامة من الأعلى إلى الأدنى كما يلي: (تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن)، ومن حيث أبعاد التنمية المستدامة فقد كانت قيم البعد الاجتماعي هي الأعلى في دول عينة الدراسة مقابل وجود قيم متدنية بدرجة أكبر في البعدين الاقتصادي والبيئي، مما يُشير إلى أن ضعف واقع التنمية المستدامة في هذه الدول يرتبط بدرجة أكبر بقضايا اقتصادية وبيئية.
٣. وجود علاقة ارتباط موجبة/طردية دالة إحصائي في العلاقة بين الاستقرار السياسي ومؤشر التنمية المستدامة الكلي في دول العينة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م)، ووجود علاقة موجبة دالة إحصائي في العلاقة بين الاستقرار السياسي ومؤشرات كل بُعد من أبعاد التنمية المستدامة على حدى وفي كل الدول، مما يُشير إلى وجود علاقة طردية بين متغيري الدراسة، وأن انخفاض مستويات الاستقرار السياسي أدى إلى انخفاض مستويات التنمية المستدامة في دول ثورات الربيع العربي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٨م)، وبما يُثبت فرضية الدراسة الأساسية والفرعية.

٧. توصيات الدراسة

١. ضرورة العمل على تحقيق الإصلاح السياسي في الدول العربية وتطوير الحياة السياسية بما يؤدي إلى عملية تحول ديمقراطي ناجحة تنعكس إيجاباً على واقع الاستقرار السياسي فيها.
٢. ضرورة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية لتحسين مستويات المعيشة ومكافحة الفقر والبطالة والفساد وبما يوفر البيئة المناسبة لتحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي.
٣. ضرورة العمل على ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز مستويات المساواة والعدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين في الدول العربية كشرط ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.
٤. ضرورة وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات تنموية أساسها التضامن والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية وبما يُساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية والارتقاء بمستوياتها.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

- إبراهيم، ريماء. (٢٠٢٠). ليبيا والأهداف ١٧ للتنمية المستدامة. تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢١/٠٢/١٣ من الموقع: <https://hunalibya.com/local-affairs/10369>
- أبو سليمة، أدهم إبراهيم. (٢٠١٦). الموقف الإسرائيلي من التحولات السياسية في مصر وأثرها على المشهد السياسي الإقليمي (٢٠١١-٢٠١٥) [رسالة ماجستير غير منشورة]. أكاديمية الإدارة والسياسة غزة.
- أبو حشيش، شفيق أحمد عبد الرحمن. (٢٠١٤). البُعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي: تونس نموذجاً [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الأزهر، غزة.
- الإسكوا. (٢٠١٦). تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الدول العربية. الدورة (٢٩)، الدوحة.
- أليغا، لولا وأوفاريل، تريكو. (٢٠١٨). مكافحة الإرهاب في تونس: طريق ممهدة بالنوايا الحسنة. تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢١/٠٢/١٨ من الموقع: <https://www.saferworld.org.uk>
- الأمم المتحدة. (٢٠١٨). رصد أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات. الأسكوا، بيروت.
- باني، مرعى عمر مسعود. (٢٠١٧). العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر*، ١(٤)، ٣٩٤-٤٢١.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٢١). أهداف التنمية المستدامة. تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢١/٠٣/٠٢ من الموقع: <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html>
- بن نعم، عبد اللطيف. (٢٠١٦). دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر) [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة مصطفى إسماعيل، الجزائر.
- بن يطو، محمد وبلكعيات، مراد. (٢٠١٩). الاستقرار السياسي كضمان محفز لجلب الاستثمارات. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر*، (١).
- بوعافية، محمد الصالح. (٢٠١٦). الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات. *دفاتر السياسة والقانون، الجزائر*، (٥).
- تركوي، خالد. (٢٠١٨). *أولويات التنمية الاقتصادية في سورية*. مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حلب.
- التميمي، سعد علي حسن. (ب.د.ت). *التحولات السياسية في اليمن وتحديات الاستقرار الداخلي*. *المجلة السياسية والدولية، العراق*، (٢٥)، ٣٦٧-٣٥٧.

- جريدة مصارف الليبية. (٢٠١٣). المركزي يُصدر تقريره السنوي، (١١).
- الحامدي، إيمان. (٢٠١٩). أزمة مياه في تونس أسباب طبيعية أم تقصير حكومي؟ تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢١/٠٣/٢٦ من الموقع: <https://www.alaraby.co.uk>
- الحكيم، آرام. (٢٠١٩). تأثير الحرب في البيئة السورية. مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة.
- الحويج، حسين فرج. (٢٠١٩). السياحة البيئية والتنمية المستدامة في ليبيا. مجلة البحوث الاقتصادية، ليبيا، ٢٥ (١)، ٤٥-٨٧.
- داسي، سفيان. (٢٠١٩). العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي في البلدان العربية: مقارنة لفهم العلاقة. الحوار المتوسطي، الجزائر، ١٠ (٢)، ١٧٦-٢٠٤.
- الدقموني، محمد جاد الله. (٢٠١٢). التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الدول العربية (١٩٩٥-٢٠٠٥) [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة اليرموك، الأردن.
- الرشواني، منار. (١٩٩٩). سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن (١٩٨٩-١٩٩٧) [رسالة ماجستير]. جامعة آل البيت، الأردن.
- رفقة، حمدة. (٢٠٢١). الأمن المائي في تونس بين التحديات المناخية والسياسات العمومية المهترئة، تم استرجاعه بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠١ من الموقع: <https://jamaity.org>
- زناتي، أنور محمود. (٢٠١٢). مصر ٢٠١٣: مراجعة كتاب. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- زيادة، رضوان. (٢٠١٦). لماذا تحولت الثورة السورية إلى العنف؟ سياسات عربية، الدوحة، (١٨)، ٥٢-٦٣.
- سالمان، وفاء محمد. (٢٠١٧). محددات التلوث البيئي في مصر بالتركيز على الوقود الأحفوري. المجلة العربية للإدارة، القاهرة، ٣٧ (٤)، ٣-٢٤.
- شطيب، محمد صالح. (٢٠١٣). أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية. دراسات إقليمية، العراق، (٩).
- شنين، مصعب. (٢٠١٧). دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس (٢٠١١-٢٠١٦) [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
- عاطف، سهر علي. (٢٠١٦). الحروب والنزاعات وتأثيرها على النسيج الاجتماعي في الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته (يحيى المتوكل، محرر). صنعاء، اليمن: دار كنعان.
- عبيد، منى حسين. (٢٠١٢). أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا. دراسات دولية، العراق، (٥١)، ٣١-٥٢.
- العمرات، أحمد صالح. (٢٠٠٢). الأمن والتنمية: منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة. عمان.
- الفسيل، طه أحمد. (٢٠١٦). فشل سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته (يحيى المتوكل، محرر). صنعاء، اليمن: دار كنعان.
- قבלان، مروان. (٢٠١٦). الثورة والصراع على سورية. سياسات عربية، الدوحة، (١٨)، ٦٤-٧٦.
- كارنيغي. (٢٠٠٦). الإصلاح في سوريا: التآرجح بين النموذج الصيني وتغيير النظام. سلسلة الشرق الأوسط. (٦٩).
- كريم، حسن. (٢٠٠٤). مفهوم الحكم الصالح في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- ليندة، تمازيرت ومريم، بوقطوف. (د. ت). التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا: دراسة حالة تونس (٢٠١١-٢٠١٧). جامعة مولود معمري وزو، الجزائر.
- مركز دراسات الشرق الأوسط. (٢٠١٧). الأزمة الليبية إلى أين؟ فريق الأزمات العربي، (١٣)، ٤-٢٤.

المقطري، عدنان ياسين. (٢٠١٦). *الانتقال السياسي في اليمن ٢٠١١-٢٠١٥ في الانتقال السياسي في اليمن وتدابيراته* (يحيى المتوكل، محرر). صنعاء، اليمن: دار كنعان.

نجا، علي عبد الوهاب. (٢٠١٦). أثر عم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في مصر. (٢٠١٢-١٩٩٠) بحوث اقتصادية عربية، مصر، ٧٢-٧٣.

هنتنجن، صمويل. (١٩٩٣). *النظام السياسي لمجتمعات متغيرة* (سمية فلوغبود، مترجم). بيروت، لبنان: دار الساقى.

هيجوت، ريتشارد. (٢٠٠١). *نظرية التنمية السياسية* (حمدي عبد الرحمن، مترجم). المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.

هيئة التخطيط والتعاون الدولي. (٢٠٢٠). *الاستعراض الوطني الطوعي الأول عن أهداف التنمية المستدامة، دمشق*.

References

- Aisen, A., & Veiga, F. J. (2013). How does political instability affect economic growth? *European Journal of Political Economy*, 29, 151-167.
- Alesina, A., Özler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). Political instability and economic growth. *Journal of Economic Growth*, 1, 189-211.
- Alesina, A., & Perotti, R. (1996). Income distribution, political instability, and investment. *European Economic Review*, 40(6), 1203-1228.
- Bertelsmann Stiftung. (2018). *SDG Index and Dashboards Report 2018*. Retrieved 07 Mar 2021, from https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2018/2018_sdg_index_and_dashboards_report.pdf
- BTI Transformation Index. (2021). *Tunisia country report 2020*. Retrieved 16 Apr 2021, from <https://bti-project.org/en/reports/country-report-TUN.html>
- Çalışkan, Z. D. (2019). Political stability and financial development: Evidence from Turkey. *Fiscaeconomia*, 3(3), 72-79.
- Chawdhury, J. (2016). Political instability: A major obstacle to economic growth in Bangladesh [Master's thesis, Centria University of Applied Sciences, Finland].
- Duran, D. C., Artene, A., Gogan, L. M., & Duran, V. (2015). The objectives of sustainable development—ways to achieve welfare. *Procedia Economics and Finance*, 26, 812-817.
- Hong, P. (2015). Peace and stability as enablers for and outcomes of development. Available at SSRN 2584717.
- Ibeanu, O. (2015). Political instability and the challenge of democratization in Africa: A conceptual analysis. Retrieved 03 Apr 2021, from https://dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/4553018/alesina_incomedistribution.pdf
- Lassen, I., Indede, F. N., & Okumu, C. (2018). Unpacking the concepts of stability, democracy, and rights. *Globe: A Journal of Language, Culture and Communication*, 6, 4-18.
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2014). The Worldwide Governance Indicators. *The World Bank Group*.
- Laghmari, S. (2017). Political instability in Libya & benchmark with Tunisia. *KDI School of Public Policy and Management*, Seoul, South Korea.

- Margolis, J. E. (2010). Understanding political stability and instability. *Civil Wars*, 12(3), 326-345.
- Mbaku, J. M. (1992). Political instability and economic development in Sub-Saharan Africa: Further evidence. *The Review of Black Political Economy*, 20(4), 39-53.
- Mensah, J. (2019). Sustainable development: Meaning, history, principles, pillars, and implications for human action: Literature review. *Cogent Social Sciences*, 5(1), 1653531.
- Morton, S., Pencheon, D., & Squires, N. (2017). Sustainable Development Goals (SDGs) and their implementation: A national global framework for health, development, and equity needs a systems approach at every level. *British Medical Bulletin*, 124(1), 81-90.
- Paciello, M. C. (2011). Egypt: Changes and challenges of political transition (pp. 1-31). *Centre for European Policy Studies*.
- Polachek, S. W., & Sevastianova, D. (2012). Does conflict disrupt growth? Evidence of the relationship between political instability and national economic performance. *The Journal of International Trade & Economic Development*, 21(3), 361-388.
- Ryskulov, U. J. (2010). Political instability, revolution: Comparison between Kyrgyzstan and Georgia. *IBSU Scientific Journal*, 4(2), 97-112.
- Shi, L., Han, L., Yang, F., & Gao, L. (2019). The evolution of sustainable development theory: Types, goals, and research prospects. *Sustainability*, 11(24), 7158.
- Soubbotina, T. P. (2004). *Beyond Economic Growth: An Introduction to Sustainable Development*. World Bank. Washington, DC, USA.
- Strachan, A. (2017). Conflict analysis of Egypt. Retrieved 15 Apr 2021, from <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/048%20Conflict%20analysis%20of%20Egypt.pdf>
- Strange, T., & Bayley, A. (2008). *OECD Insights: Sustainable Development Linking Economy, Society, Environment*. OECD Report, Geneva.
- Sustainable Society Index. (2021). *SSI Index*. Retrieved 22 Mar 2021, from <https://ssi.wi-th-koeln.de/>
- Tomislav, K. (2018). The concept of sustainable development: From its beginning to contemporary issues. *Zagreb International Review of Economics & Business*, 21(1), 67-94.
- Tosun, M. U., Guran, M. C., & Ulucan, A. (2008). The political instability, investment profile, and macroeconomic performance of the Middle East & North Africa (MENA) region. *Problems and Perspectives in Management*, 6(2), 31-38.
- Ukko, J., Saunila, M., Rantala, T., & Havukainen, J. (2019). Sustainable development: Implications and definition for open sustainability. *Sustainable Development*, 27(3), 321-336.
- UN Office for Coordination of Humanitarian. (2018). *Yemen: Humanitarian Needs Overview*. Retrieved 11 Mar 2021, from <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-2018-humanitarian-needs-overview-enar>

World Bank. (2021). *Worldwide Governance Indicators*. Retrieved 06 Apr 2021, from <https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>